

تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر والمغرب)

المدرس المساعد إيمان عبد الكاظم جبار المدرس المساعد سحر عباس
جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة :

إنّ عملية التكيف قامت في بداية الأمر بالدول الصناعية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنّ السياسات المحلية التي اتبعت في تلك الدول وبالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي نشأ ارتفاع في معدلات الفائدة العالمية مما أدى إلى تفاقم مشكلة المديونية، وتدهور معدلات التبادل التجاري وهروب رأس المال كل هذه الأمور خلقت أزمة طويلة في البلدان النامية فأصبح إمام الدول النامية خياران إما أن تستمر في سياساتها وهذا يؤدي إلى زيادة الأوضاع سوءاً أو تقوم بتطبيق برامج التكيف والاندماج العالمي فقامت غالبية الدول النامية باللجوء إلى الخيار الثاني أي أنها اتجهت إلى عملية تنفيذ برامج التكيف الاقتصادي بسبب ضغوط أزماتها الاقتصادية التي جاءت تلك الأزمات نتيجة عوامل (داخلية وخارجية) هذا من جانب ومن جانب آخر هو ضغط مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) لتنفيذ مشروطينهما والبرامج المطلوبة عند طلب المساعدة المالية (القروض) أو عند إعادة جدولة الديون من خلال نادي باريس ونادي لندن وتبعاً لظروف الدول النامية وإمكانياتها الإدارية والتنفيذية وطبيعة هياكلها الاقتصادية أختلف التسلسل الزمني لتطبيق سياسات التكيف الاقتصادي في تلك الدول ولذلك كانت النتائج جزئية ولم تكن المعالجات شاملة بسبب عدم توافر القدرات الفنية والإمكانيات الإدارية لاستيعاب وتنفيذ تلك الإصلاحات. ومن الجدير بالذكر إن تبويب هذا البحث ضمن أربعة مباحث تناول المبحث الأول: منهجية الدراسة، في حين تطرق المبحث الثاني إلى: سياسات التكيف الاقتصادي، وتضمن الثالث: الجانب التحليلي، واختتم الرابع بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة

تواجه الاقتصادات النامية ومنذ زمن ليس بالقصير مشكلة اجتياز حاجز التخلف للحاق بالدول المتقدمة، ففي حين يقع تحقيق مستوى عالي من معدلات النمو الاقتصادي في مقدمة الأهداف الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عقد الثمانينات من القرن العشرين، فإن ذلك عادة ما يصاحب بمجموعة من الاختلالات

الهيكلية في مقدمتها فقدان الاستقرار الاقتصادي وركود الهياكل الاقتصادية.

وفيما تسعى البلدان النامية كبقية بلدان العالم إلى إيجاد مخرج من أزماتها الاقتصادية والتنموية، فإنها بدأت تواجه خلال العقود الأخيرة مشاكل تراكم المديونية الخارجية وانخفاض أسعار المواد الخام والركود الاقتصادي، وهذه الأمور أدت إلى أجبار البلدان النامية على تغيير اتجاه تركيزها، فتحول الاهتمام من تحقيق النمو الاقتصادي الذي

ميز فترة نشوء النهوض التنموي إلى الانشغال بتطبيق برامج للتكيف تتعامل مع أصلا الاختلالات الهيكلية الكامنة في الاقتصاد ولكن منذ طرح تلك البرامج والمباشرة بها من قبل مؤسستي بريتون ودوز (صندوق النقد والبنك الدوليين) في بداية ثمانينات القرن الماضي نبع جدل بشأن جدوى وصواب تلك البرامج، الأمر الذي يجعل البحث في هذا الموضوع وتحليل تجارب هذه السياسات لنماذج مختارة من دول نامية مهمة علمية في مجال البحث الاقتصادي فضلاً عن أهمية ذلك لرسمي السياسات الاقتصادية وذلك للوقوف على ما يترتب من تلك البرامج على مستوى الأداء الاقتصادي.

هدف الدراسة:-

يهدف البحث إلى تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان نامية مختارة (مصر والمغرب) بعدهما من البلدان التي لها السبق في تطبيق برامج التكيف الاقتصادي الممولة من صندوق النقد والبنك الدوليين، أو بمعنى آخر تحليل ومقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية لتلك البلدان قبل تبني برامج التكيف ومقارنتها بالمدة التي تم فيها تبني البرامج.

أسلوب الدراسة

بغية التمكن من تحليل واقع سياسات التكيف الهيكلي في البلدان المدروسة (مصر والمغرب) - اتبعنا منهجية التحليل الوصفي معتمدين أسلوباً استقرائياً للواقع الاقتصادي لتلك البلدان قبل وبعد تطبيق السياسات المذكورة، للتوصل إلى استنتاجات مبنية على وقائع الدراسة التطبيقية.

فرضية الدراسة

إن المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية (العربية خصوصاً) تتطلب انتهاز وتفعيل سياسات التكيف الهيكلي من أجل تحقيق الإصلاح الاقتصادي الشامل .

حدود الدراسة

-الحدود المكانية : تمثلت الحدود المكانية بمصر والمغرب كونهما من البلدان التي لها الأسبقية في تطبيق برامج التكيف الهيكلي.
-الحدود الزمانية: تناول البحث دراسة المؤشرات الاقتصادية للمدة من ١٩٨١-٢٠٠٣ .

التكيف الهيكلي في دعم قدرة الاقتصاد على
النمو المتوازن. (العباس، ٢٠٠٤: ٤)

ثانياً: مراحل التكيف الهيكلي

عادة ما تقسم برامج التكيف الهيكلي إلى
مرحلتين: (الربيعي، ٢٠٠٦: ١)

الأولى: برامج التثبيت النقدي والمالي

(Stabilization Programs): والتي يصممها
ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي، وتستند هذه
البرامج على النظرية النيوكلاسيكية لميزان
المدفوعات، التي تربط حل مشكلة المديونية
الخارجية المتراكمة بأجراء مجموعة من السياسات
المالية والنقدية ذات الطابع القصير الأجل بالعودة
إلى حالة التوازن في ميزان المدفوعات ومنها:-

١- تخفيض الإنفاق:-

وفيها يتم تخفيض الإنفاق القومي إلى
مستوى يناسب الموارد المتاحة من خلال مجموعة
إجراءات يحددها صندوق النقد الدولي بمدة
تقترب من (١٢-١٨ شهراً) تتضمن:-

أ- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله
موازنة الدولة من جراء وجود وحدات إنتاجية في
القطاع العام تحقق خسارة من خلال تصفية هذه
الوحدات أو بيعها إلى القطاع الخاص.

ب- إجراء خفض كبير في بنود النفقات التحويلية
ذات الطابع الاجتماعي لاسيما فيما يتعلق بدعم
أسعار السلع التموينية الضرورية، ورفع أسعار مواد
الطاقة إلى مستوى الأسعار العالمية، وتجميد
الأجور والرواتب والعلاوات للعمال والموظفين في
الحكومة والقطاع العام.

المبحث الثاني

الإطار النظري

لسياسات التكيف الاقتصادي

أولاً: مفهوم التكيف الاقتصادي

يعرف التكيف بأنه " مجموعة السياسات
والإجراءات التي يتم تطبيقها استجابة للهزات
والصددمات الداخلية والخارجية المفاجئة التي
يتعرض لها أي بلد يهدف إلى تحسين وضع
المدفوعات وتقليص عجز الموازنة في الأجل
المتوسط وتحقيق تقدم في نموه الاقتصادي "
والمفهوم العام للتكيف " هو تكيف أنماط
الاستهلاك وإعادة تخفيض الموارد والتغيرات في
تراكم عوامل الإنتاج اللازمة للاستعادة النمو
المتواصل في درجة بيئة أكثر سلبية. (الشمري
٢٠٠٢: ٨-٩). ويقصد بالتكيف الهيكلي
مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى
رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد، ويشار
إلى هذه السياسات أيضاً بالسياسات الاقتصادية
الجزئية، لأن هدفها الأساسي هو تحسين كفاءة
تخصيص الموارد بتقليص مختلف التشوهات التي
تعيق عمل الأسواق وبالإضافة إلى الأثر الجزئي
والقطاعي لتلك الإصلاحات، فإنها تؤثر أيضاً على
بعض المتغيرات الكلية مثل، الأسعار، أسعار
الفائدة، عجز الموازنة، والميزان الجاري.

وتسهم سياسات التكيف الهيكلي في
زيادة مرونة الاقتصاد، وفي مقدرة على امتصاص
الصددمات الخارجية والداخلية، وتقليل بالتالي من
أثرها على التضخم واختلال ميزان المدفوعات،
فعدم المرونة على المستوى الجزئي يحد من الأداء
الاقتصادي الكلي. ومن هنا تأتي أهمية سياسات

في تخصيص الموارد وتوزيعها ويمكن تحديد أهم هذه البرامج بالاتي:- (النجفي، ٢٠٠٢)

أ- تحرير الأسعار:-

تسعى إجراءات التكيف الهيكلي في مقدمة إجراءاتها إلى تحرير الأسعار سواء للموارد أم للسلع النهائية من قيود الدعم أم الأجور، بمعنى تكسير أية قيود مؤسسية أو قانونية أو إجرائية مفروضة على الأسعار المحلية والعالمية، وتعمل هذه الإجراءات لتحقيق أهدافها باتجاهين هما: الأول: تخفيف العبء عن ميزانية الدولة أي إلغاء الدعم المقرر للسلع والخدمات بما في ذلك قطاع الدولة عن تقديم بعض الخدمات.

والآخر :- أعطاء الفرصة الكافية لجهاز الأسعار لتحفيز النمو الاقتصادي حتى يمكن زيادة العرض السلعي في ضوء نمط الطلب الكلي الذي تحدده آليات السوق من خلال تأثيراتها في تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة.

بمعنى تكسير أية قيود، مؤسسية أو قانونية أو إجرائية، مفروضة على الأسعار المحلية والعالمية، تحرف آلية السوق عن أداء دورها المفترض في مجالات التمويل والإنتاج والتجارة والاستهلاك ضمن الوسائل المتخذة لتحقيق ذلك الهدف على النطاق المحلي، إلغاء الدعم المقرر للسلع والخدمات بما في ذلك قطاع الدولة عن تقديم بعض الخدمات، واسترداد جزء من تكلفة الخدمات التي تقدمها من المستفيدين بها. (الريعي، ٢٠٠٦: ٥)

ومن الأهمية بمكان توضيح إن برامج التكيف الهيكلي تستثني الأجور من عملية إطلاق الأسعار وكبح جماح التضخم، بل إن كثيراً ما تطالب بتثبيت الأجر حتى اسمياً أي أنها ترفض تحرير

ج- يوصي الصندوق كذلك إن تكف عن الولوج في المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص (الأجنبي أو المشترك) أن يقوم بها.

د- فضلاً عن أنه يتم من خلال السياسة الخارجية النقدية وضع سقف لما يستطيع القطاع العام والخاص الحصول عليه من قروض.

٢- تحويل النفقات:-

تتضمن سياسة تحويل النفقات تغيير الأسعار النسبية للسلع غير القابلة للتصدير والسلع القابلة للتصدير، وهذا التعبير في الأسعار النسبية يتحقق عند انخفاض مستوى الأسعار في الداخل مما يجعل السلع أرخص نسبياً من السلع المماثلة لها في الخارج وهذا الانخفاض في الأسعار يؤدي إلى نتيجتين:-

الأولى :- زيادة الصادرات.

الأخرى :- خفض الاستيرادات.

وهذا يعني تعويض العجز في ميزان المدفوعات.

من جانب آخر يتحقق تحويل النفقات من خلال تخفيض قيمة العملة ، إذ تزداد الصادرات بسبب انخفاض أسعارها وبالمثل تنخفض الاستيرادات لارتفاع أسعار السلع المستوردة حيث يؤدي التغير في الأسعار النسبية في ان معظم الحالات إلى تحويل الإنفاق وتحويل نمط الإنتاج نحو التوسع في إنتاج سلع قابلة للتصدير وذلك بغية زيادة إيرادات البلد من العملة الأجنبية ومن ثم تخفيض العجز من ميزان المدفوعات. (الشمري، ٢٠٠٢: ١٣)

الثانية:- برامج التكيف الهيكلي

(Structural Adjustment Programs):-

ويتابع تنفيذها البنك الدولي في الأجلين المتوسط والطويل وتستند بدورها على النظرية النيوكلاسيكية

أسواق العمل الأمر الذي يعني تدهور القيمة الحقيقية للأجور.

ب- الخصخصة (Privatization):

تعني إسناد ملكية وإدارة العديد من المؤسسات المملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص، وتشكل الخصخصة جزءاً من عملية تعديل هيكلي في النشاط الاقتصادي، في إطار الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، إذ تنطوي على تغييرات أساسية في الدور المنوط بالدولة والمتمثل في تعزيز الاقتصاد بكافة قطاعاته، وخلق الوظائف في سوق العمل وتوفير البنية التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية.

وتختلف الدوافع التي تؤدي إلى اعتماد الخصخصة في مجموعات الدول إذ اضطرت مثلاً العديد من الدول النامية خلال عقد الثمانينات نتيجة أزمة الديون وما أعقبها من انخفاض حاد في التمويل الخارجي ومن أجل تخفيض الأحمال على مستوى الاقتصاد الكلي، اضطرت إلى تطبيق برامج تصحيح هيكلي وتطبيق سياسات مالية انكماشية. وقد شكلت الخصخصة بالنسبة لتلك الدول مخرجاً محتماً لتخفيض الأعباء المالية للدولة المتعلقة بشركات القطاع العام الخاسرة، إضافة إلى هدفها المتمثل في تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على القطاع الخاص في دفع مسيرة التنمية.

كما تختلف الأولويات بالنسبة لأهداف الخصخصة على مستوى الدول، ففي اقتصادات الأسواق المتحولة (دول أوروبا الشرقية مثلاً) كانت برامج الخصخصة وسيلة للانتقال من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق، في حين اعتمدت دول أمريكا اللاتينية الخصخصة وسيلة لتثبيت اقتصاداتها وتخفيض مستوى ديونها.

أما في الدول الصناعية، فقد كان التغير الحاصل في إيديولوجيا دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وعدم رضا المستهلك حيال نوعية الخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة، عاملاً أساسياً في انسحاب القطاع العام من بعض الأنشطة الاقتصادية.

وتتلخص أبرز أهداف الخصخصة في الآتي:

- تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات السوق المنافسة.
- إعادة تعريف دور الدولة بما يسمح لها بالتركيز على الوظائف المنوطة بها في الحكم.
- تخفيف الأعباء المالية التي تسببها مؤسسات القطاع العام الخاسرة وبالتالي تمكين الدولة من تحقيق التوازن المالي واستقرار الاقتصاد الكلي.
- تقليص حجم الدين العام، وتوفير موارد الدولة وتحويل إنفاقها لتمويل مشاريع أكثر إلحاحاً.
- خلق قنوات جديدة للاستثمار بما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- تطوير وتعميق الأسواق المالية المحلية وتوسيع قاعدة الملكية. (خضر، ٢٠٠٣: ٣-٥)

ج- تحرير التجارة:

تستهدف سياسات تحرير التجارة الخارجية تشجيع الصادرات انطلاقاً من إن هذه الاقتصادات تواجه قدراً من العجز في العملات الأجنبية وإن عوائد الصادرات، وليس الاقتراض الخارجي، تعد المصدر الأساسي والموضوعي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، إذ يتمحور هدف برامج التكيف الهيكلي على الصعيد الدولي لتشجيع الاندماج في الاقتصاد العالمي وإزالة أي عوائق أمام الاستيراد من الخارج وحفز التصدير بعده السبيل الأساسي للنمو.

المحلي خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات إلى (١%) في النصف الثاني من التسعينات، وذلك من خلال التأثير في هيكل النفقات والإيرادات ولاسيما في الجانب المرتبط بالدعم لأسعري، إلا إن نسبة العجز خلال سنوات (٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣) عاودت للارتفاع ولكن بنسبة اقل مما كانت عليه قبل تطبيق البرامج.

ولقد مكنت إصلاحات الموازنات الحكومية والسياسات النقدية المرشدة التي اتبعتها مصر في تخفيف الضغوط التضخمية وإتاحة المزيد من الموارد الائتمانية للقطاع الخاص، إذ انخفض معدل التضخم (٢٣%) في منتصف الثمانينات إلى حدود (٤%) في نهاية التسعينات وبداية الألفية (٢٠٠٣) وشهد الحساب الجاري للمدفوعات تحسناً في مصر إزاء التطورات الحاصلة إذ انخفضت نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى اقل من (١%) خلال عام (٢٠٠٠) بعد إن كانت نسبته قبل تطبيق البرامج تبلغ معدل (٧.٣%) . فضلاً عن ذلك فقد حققت مصر فائضاً في الحساب الجاري خلال (٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣) بلغت نسبته (٠.٣% ، ١.١% ، ٥.٤%) على التوالي، ولعل الاتجاه المتصاعد لسعر الصرف ضمن سياسة تخفيض قيمة العملة سبباً في ذلك، إذ يهدف من خلالها إلى تحفيز الطلب العالمي على الصادرات المصرية وتخفيض الطلب على الاستيرادات باقتراض تمتع الطلب على الصادرات والاستيرادات بالمرونة.

أخيراً تمكنت مصر من خفض نسبة دينها الخارجي القائم للناتج المحلي الإجمالي إلى (٤١%) عام (٢٠٠٣) بعد إن كان يقرب (١٤٤%) في النصف الثاني من عقد الثمانينات بسبب

المبحث الثالث

تحليل أثار التكيف الهيكلي في

مصر والمغرب

أولاً: تحليل أثار التكيف الهيكلي في مصر:-

تعد التجربة المصرية في مجال توجيه الموارد من التجارب التي سادت في العديد من الاقتصادات النامية منذ بداية عقد الستينات من القرن الماضي وترتب عليه تشوهات في العلاقات السعرية النسبية من وجهة النظر الاقتصادية النيو كلاسيكية، إذ عقد الاتفاق الأول للتثبيت بين مصر وصندوق النقد الدولي عام (١٩٦٢) وقد ترتب على ذلك تخفيض قيمة الجنيه المصري بنسبة (٢٥%) آنذاك، في حين عقد الاتفاق الثاني عام (١٩٧٧)، الذي توقف العمل به نتيجة الاحتجاجات الشعبية وذلك لرفع الدعم والإعانات الحكومية، لكن البداية الحقيقية لتطبيق سياسات التكيف في مصر كانت بعد منتصف الثمانينات إذ توصلت إلى عقد احدث اتفاق مع الصندوق عام (١٩٨٧) وذلك في إطار المفاوضات المستمرة بين مصر وصندوق النقد الدولي لعلاج الاختلالات الهيكلية وإصلاح المسار الاقتصادي، وللتعرف على مدى فاعلية تلك السياسات المقترحة يمكننا عرض المؤشرات العامة للاقتصاد الكلي في مصر من خلال الجدول (١) لمقارنة المؤشرات قبل البدء بتطبيق هذه البرامج وبعد تطبيقها.

ومن الواضح للعيان إن مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر قد حققت تحسناً خلال مدة تطبيق تلك البرامج، إذ انخفض العجز في الموازنة العامة من (٢٤%) من إجمالي الناتج

الصرف المغالي بها وتطوير سعر الصرف التنافسي للوصول إلى إنشاء سوق حرة للنقد الأجنبي لتوحيد سعر الصرف على وفق التعويم المدار، كما سعى البرنامج إلى إزالة القيود على المدفوعات؛ والتحويلات للمعاملات الدولية سواء الجارية أم الرأسمالية وقامت مصر بإجراء تحديد واسع لهياكل الأسعار المقيدة فيها وحررت عمليات التسويق والتوزيع وعملت على تقليص الدعم وحسن توجيه ما تبقى منه.

تزايد العجز في الميزان الجاري وتراكم الديون الخارجية بمعدلات.

ويتضح مما سبق إن مصر حققت انجازات كبيرة في تحقيق الاستقرار في أوضاعها الاقتصادية الكلية وإرساء المقومات الضرورية التي من دونها يصعب تحقيق النمو القابل للاستقرار.

كما اهتمت برامج الإصلاح بالسياسة النقدية وذلك من خلال إلغاء السقوف الموضوعة لسعر الفائدة، ورافقه وضع سقوف على الائتمان المحلي بأسلوب يحفز النشاط الاقتصادي الخاص. وكذلك العمل على التخلص من أسعار الجداول (١):- المؤشرات الاقتصادية لمصر

السنوات	نسبة الإجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	العجز (الفائض) في الموازنة العامة	عجزا لحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨١	٨٤٠.٤٦	٧.٥	١٠.٤	١٥.٤	٨.٩
١٩٨٢	٧٦.٤٢	٢٧.٧	١٦.١	١٥.٦	٦.١
١٩٨٣	٨٨.٤٥	١.٥-	١٦	١٩.١	١.١
١٩٨٤	٨٤.٢	١٥.٢	١٧.١	٢٠.١	٥.٨
١٩٨٥	١٣١.٨٧	٢٣.٥-	١٢.١	١٩.٧	٨.٢
١٩٨٦	١٣٣.٣٤	٧.٦	٢٣.٩	٢٤.٨	٦.٤
١٩٨٧	١٤٤.٦٢	٥.٣	١٩.٧	١٦.٩	٠.٨
١٩٨٨	١٣٦.٢٦	١٨.٣-	١٧.٧	٢١.٣	٣.٨
١٩٨٩	١١٩.٢١	١٠	٢١.٢	١٤.١	٤.٢
١٩٩٠	٧٩.٩٥	١٦.٤	١٦.٨	٩.٦	٠.٦
١٩٩١	٨٥.٦٥	٣.٦-	١٩.٨	٦.٥	٦.٦
١٩٩٢	٦٧.٨٩	٢٢	١٣.٦	٧.٦	١٠.٧
١٩٩٣	٦٠.٣٥	١٢.٣	١١.١	٣.٥	٧.٧
١٩٩٤	٥٨.٤٣	١٠.٢	٩	٢.١	١.٢
١٩٩٥	٥٠.٩٣	١٧	٩.٣	١.٢	٠.٥
١٩٩٦	٤٢.٩٩	١١.٣	٧.٢	١.٣	٠.١
١٩٩٧	٣٥.٥٢	١٢.٣	٠.٢	٠.٩	٠.٥
١٩٩٨	٣٥.١	٩.٤	٤.٢	١	٢.٨
١٩٩٩	٣١.٧	٦.٣	٣.١	٤.١٩	١.٦
٢٠٠٠	٢٧.٧	٥.١	٢.٧	٣.٥٨	٠.٨
٢٠٠١	٣١.٣	٣.٣	٢.٢	٥.٥٧	٠.٣
٢٠٠٢	٣٤.٣	٣.٣	٢.٧	٥.٨٦	١.١
٢٠٠٣	٤١.٩	٣.١	٤.٢	٦.١٣	٥.٤

المصدر: _ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة .

بالضمانات وحوافز الاستثمار والذي بموجبه أصبح يحق للمستثمر الاختيار ما بين التمتع بالحوافز

وفي مجال الاستثمار فقد تم في مصر تعديل قانون الاستثمار خصوصاً فيما يتعلق

ما يقارب ٣٠ ٪ من مجمل إيرادات الخصخصة في الدول العربية.

وقد اعتمدت مصر على أساليب مختلفة لخصخصة مؤسساتها العامة، أبرزها أسلوب البيع المباشر لمستثمر رئيسي، ويقدر نصيب هذا الأسلوب ما يقارب ٦٣ ٪ من مجمل إيرادات الخصخصة، أما البيع عن طريق البورصة فيقدر نصيبها بما يقارب ٣٠ ٪ من مجمل إيرادات الخصخصة، وفضلاً عن هذين الأسلوبين، أسلوب بيع جزء من أسهم الشركة إلى العاملين فيها بشروط ميسرة ونقل إدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص بموجب عقود إدارة مع إبقاء حق الملكية في يد الدولة. (قارة: ١٦٤)

ثانياً :- تحليل آثار التكيف الهيكلي في المغرب

طبقت سياسات التكيف الاقتصادي في المغرب عام ١٩٨٣ بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وذلك بسبب اتساع حجم الاختلالات التي ظل الاقتصاد المغربي يعاني منها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ويمكن إرجاع العوامل التي أدت إلى نشوء تلك الاختلالات إلى عاملين :-

الأول :- يتمثل بالصدمات الخارجية.

والآخر :- بالسياسة الاقتصادية المتبعة. ولتلك الظروف جاءت الحاجة إلى تطبيق برامج التشييت والتصحيح الهيكلي والتي تتضمن خفض العجز في ميزان المدفوعات والميزانية العامة على مستوى التشييت وتحقيق التوازن والنمو الاقتصادي على التصحيح الهيكلي، ويشير الجدول (٢) إلى بعض المؤشرات للاقتصاد الكلي المغربي للمدة قبل تطبيق البرامج وبعدها .

المقررة بقانون ضمانات وحوافز الاستثمار المالية أو الحوافز، كذلك فقد طرحت الحكومة المصرية ١٣٢ مشروعاً للاستثمار الوطني والأجنبي بتكلفة إجمالية تزيد عن ١٠٠ مليار دولار، وأوضحت إن هذا المشروع يمثل الجزء الأول من تنفيذ خريطة مشروعات استثمارية في مصر سيكون للقطاع الخاص الأولوية في تنفيذها، كما تم في مصر إنشاء صندوق للاستثمارات الأجنبية تكون مهمته توفير أكبر قدر من الضمانات لتحويل أموال المستثمرين الأجانب إلى العملة الصعبة.

هذا بالإضافة إلى الإجراءات الواسعة لتخفيض القيود وتحرير نظام التجارة الخارجية والتي تضمن إزالة القيود الكمية على الواردات والصادرات وتوسيع قائمة السلع المسموح باستيرادها لتشمل كل السلع والمنتجات عدا تلك التي يحظر استيرادها لأسباب اجتماعية أو صحية، وتخفيض الحد الأعلى للتعرفة الكمركية إلى مستوى ٣٠- ٥٠ ٪ بعد إن كانت تزيد في بعض الحالات عن (٤٠٠ ٪).

ولزيادة مرونة وكفاءة الإيرادات الضريبية فقد قامت مصر بتحويل ضريبة المبيعات العامة لديها إلى ضريبة قيمة مضافة على مستوى التجزئة ومنذ عام ١٩٩٦ اشتملت الجهود المبذولة في هذا المجال على إصلاح ضريبة الدخل الشخصي وضرائب الإرباح على الشركات، وفي مجال الخصخصة يعتبر البرنامج الذي تنتهجه مصر الأكبر حجماً بين برامج الخصخصة في الدول العربية. فقد بلغت حصيلة الخصخصة في الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠١ ما يقارب ١٧.٥ مليار دولار . وقد بلغت نسبة إيرادات الخصخصة في كل من مصر والمغرب

ومن أجل ترسيخ المكاسب التي تحققت على صعيد الاستقرار الاقتصادي والعمل على تحسين تخصيص الموارد وتنميتها، عكفت المغرب على تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة، وفي هذا الصدد حررت المغرب الأسعار كافة تقريباً باستثناء القيود على الأدوية وعدد محدود من السلع الغذائية الحساسة. كما تم تقليص العدد الكبير لنسب الكمارك التي كانت مطبقة، واتخاذ خطوات لتبسيط الإجراءات وزيادة شفافيتها وتخفيض الحد الأعلى للتعريف الكمركية.

كذلك فقد تم إدخال إصلاحات واسعة على نظام وسعر الصرف في المغرب إذ تم إدخال العمل في سوق الصرف بين البنوك منذ عام ١٩٩٦ ، كما قامت المغرب بتقليل القيود على المعاملات التجارية، ويذكر في هذا الصدد أنها أعلنت قابلية تحويل عملاتها لأغراض المعاملات التجارية، واشتملت الإصلاحات أيضاً إلى اصطلاح هيكل الضرائب غير المباشر بإدخال العمل بضريبة القيمة المضافة وإصلاح ضريبة الدخل الشخصي وضرائب الإرباح على الشركات.

إما في مجال تأهيل المؤسسات العامة والتخصيص، فيعتبر برنامج المغرب للتخصيص من انجح وأنشط برامج التخصيص في الدول العربية وبشكل خاص من حيث حصيلة توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر التي نتجت عنه.

فقد تمكنت السلطات من تخصيص نحو (٥٢) شركة خلال المدة من (١٩٩٣) والتي تعد البداية الفعلية للتخصيص في المغرب إلى (١٩٩٧) إذا علم إن برنامج التخصيص المغربي يتضمن بيع نحو (١١٤) شركة عامة.

إذ شهد معدل الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الجارية تدبذباً خلال المدة من ١٩٩٨ ولغاية ٢٠٠٣ إذ بلغ (٣٢) من منتصف الثمانينات ثم انخفض في نهايتها إلى (٣.٣) وعاود الارتفاع في التسعينات ليصل إلى (١٣.٢) عام ١٩٩٤ ثم اخذ بالتراجع خلال السنوات التالية ليصل في عام ٢٠٠٣ إلى (٥.٥) وربما يعود السبب في ذلك للظروف الطبيعية والتعرض لموجات الجفاف بالإضافة إلى تدبذب أسعار المواد الأولية ولا سيما الفوسفات في الأسواق العالمية.

كما وانخفض عدد السكان ذوي الدخل الضعيف من ٢١ ٪ في منتصف الثمانينات إلى ١٣ ٪ في بداية عقد التسعينات.

وانخفضت نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في المغرب (١٢) ٪ في الثمانينات إلى حدود (١) ٪ في بداية الألفية الجديدة ثم بعد ذلك أخذت المغرب بتحقيق فائضاً في الحساب الجاري خلال (٢٠٠١-٢٠٠٢) بلغت (٤.٨ ٪) ، (٤.١ ٪) ، (٣.٧ ٪) على التوالي .

كذلك انخفض مستوى العجز في الموازنة العامة من ١٢ ٪ في بداية مدة التصحيح في المغرب إلى حدود ٤ ٪ خلال سنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٣ .

وانخفضت معدلات التضخم بشكل ملحوظ بعد تطبيق برامج التصحيح من (١٢.٥) ٪ عام ١٩٨١ إلى (٦.١) ٪ في منتصف التسعينات ثم وصل إلى (١.٢) ٪ خلال عام ٢٠٠٣ كذلك تمكنت المغرب من خفض قيمة دينها الخارجي إلى نحو (٣٢.٤) ٪ عام ٢٠٠٣ بعد إن كانت (١٠٧.٤) ٪ عام ١٩٨٥ .

ولقد بلغت القيمة الإجمالية لعمليات
الخصخصة حتى عام (٢٠٠١) نحو (٥.٢٠٦)
مليار دولار.

وتتركز المغرب في عمليات الخصخصة
على البيع المباشر لمستثمرين استراتيجيين يملكون
الجدول (٢):- المؤشرات الاقتصادية للمغرب

السنوات	نسبة الإجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	العجز (الفائض) في الموازنة العامة	الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨١	٥٩.٢٧	١٨.٨-	١٢.٥	١١.٩	١٢
١٩٨٢	٦٥.٦٧	٠.٩	١٠.٥	١١.١	١٢.١
١٩٨٣	٧٨.٧٢	٩.٦-	٦.٣	٧	٦.٤
١٩٨٤	٩٢.٦٣	٨.٥-	١٢.٤	٦.٦	٧.٧
١٩٨٥	١٠٧.٤	٠.٩	٧.٨	٦.٦	٦.٩
١٩٨٦	٩٣.١٨	٣٢.٠-	٨.٧	٥.٦	١.٣
١٩٨٧	٩٩.٣١	١٠.٣	٢.٨	٦.٣	٠.٩
١٩٨٨	٨٧.٠١	١٨.٠	٢.٤	٤.٥	٢.١
١٩٨٩	٨٩.٨٩	٣.٣	٣.١	٤.٣	٣.٥
١٩٩٠	٩٠.٢٢	١٣.٠	٧.٠	٤.٤	٠.٨
١٩٩١	٧٥.٤٢	٧.٨	٨.٠	٣.١	١.٥
١٩٩٢	٧٤.٦٣	٢.٢	٥.٧	١.٧	١.٥
١٩٩٣	٧٧.٨٣	٥.٨-	٥.٢	٢.٩	٢
١٩٩٤	٧١.٧٩	١٣.٢	٥.٢	٣.٢	٢.٤
١٩٩٥	٦٧.٩٦	٨.٧	٦.١	٣.٣	٣.٦
١٩٩٦	٥٨.٣٤	١١.٢	٣.٠	٣.٣	٠.١
١٩٩٧	٥٦.٩٦	٨.٦-	١.٠	٢.٤	٠.٣
١٩٩٨	٥٤	٧.٨	٢.٩	١.٨	٠.٤
١٩٩٩	٤٩.٨	٠.٧-	٠.٧	٢.٣٥	٠.٥
٢٠٠٠	٤٨.١	٠.٩	١.٩	٠.٦١	١.٤
٢٠٠١	٤٢.٤	٦.٥	٠.٦	٠.١٥	٤.٨
٢٠٠٢	٣٨.٧	٣.٢	٢.٨	٤.٢١	٤.١
٢٠٠٣	٣٢.٤	٥.٥	١.٢	٤.١١	٣.٧

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١- اتضح إن جوهر المشكلة الاقتصادية للدول قيد الدراسة التي طبقت برامج التكيف لا يمثل الاختلال في التوازنات ذات الطابع الاسمي والنقدي فحسب ولكنه يمثل الاختلال في التوازن الحقيقي بين الموارد والاستخدامات أي أنها مشكلة نمو وتنمية فضلاً عن كونها مشكلة توازنية.

٢- كانت النتائج الاقتصادية لسياسات التكيف الهيكلي ملموسة على مستوى تحقيق التوازنات ذات الطابع الاسمي في الأجل القصير، لكن من جانب آخر كانت محدودة الأثر على مستوى التغيرات الهيكلية كونها تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لإجراء تغييرات تنظيمية ومؤسسية وتفهم اجتماعي لعملية التغير.

٣- تعد عملية التكيف الهيكلي ضرورة سواء كان يدعمها صندوق النقد أم البنك الدولي بواسطة التمويل المشروط أم كانت ضمن سياسات وطنية مستقلة.

٤- اتسمت معظم السياسات في وقف التدهور الاقتصادي وتحقيق نتائج ايجابية إلا أن لها آثار سلبية من الجانب الاجتماعي.

٥- إن برامج التكيف في البلدان النامية بشكل عام والبلدان المدروسة بشكل خاص لم تصل لحد ألان إلى الأهداف الإستراتيجية في عملية التكيف الهيكلي من بناء قاعدة اقتصادية مرتكزة على الكفاءة والقدرة على تجاوز الأزمات، إلا أنه لا ينكر تحقيق أهداف برامج التكيف المتمثلة بتحقيق بعض التوازنات ذات الطابع الاسمي قصير الأمد، وبالرغم من اصطحابها لبعض المشاكل والآثار الاجتماعية والتوزيعية على الفئات.

ثانياً: التوصيات

١- يفضل إن يتم تطبيق برامج التكيف الهيكلي على مراحل من خلال برنامج مرحلي يضم تسلسلاً منطقياً وعملياً للمبادئ التي يشملها، لا أن يتم تطبيقها مرة واحدة (أسلوب الصدمة) .

٢- التوصية بضرورة العمل على انتهاز السياسات الاقتصادية الكفيلة بتعديل هيكل الاقتصاد بهدف الاستفادة منها في الأمد القصير وإذا تعذر ذلك فباستطاعة البلدان التي لجأت إلى التمويل الدولي انتهاز هذه السياسات كلاً حسب أسبقيتها وضرورتها مع الأخذ بالرقابة الحكومية لآثارها وتكاليفها.

١. خضر، حسان "خصخصة البنية التحتية"، سلسلة جسر التنمية، العدد ١٨، السنة ٢، ٢٠٠٣.
٢. الربيعي، فلاح خلف "سبل مواجهة آثار برامج التكيف الهيكلي على الاقتصاد العراقي" مجلة علوم إنسانية، العدد ٢٦، ٢٠٠٦، www.uluminsania.net
٣. الشمري، مايع شبيب "تقييم سياسات التكيف الاقتصادي في الأقطار العربية الممولة من المؤسسات الدولية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢.
٤. العباس، بلقاسم "الثبوت والتصحيح الهيكلي"، سلسلة جسر التنمية، العدد ٣١، السنة ٣، ٢٠٠٤.
٥. قارة، مصطفى "سياسات التصحيح الاقتصادي والمالي تجارب بلدان عربية"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادي، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، تحرير د. علي توفيق الصادق، وليد عدنان.
٦. النجفي، سالم توفيق، سياسات التكيف الاقتصادي والتكيف الهيكلي وآثرها في التكامل الاقتصادي العربي، ط ١، بيت الحكمة، ٢٠٠٢.

التقارير

- تقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠
- تقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١
- تقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٢
- تقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣
- تقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٤

٣- إن المشاكل الكبيرة التي تواجه اقتصادات البلدان والمتمثلة في الفرق في بحر الاستدانة والعجز المزمن لميزان المدفوعات والتضخم والبطالة، فهذه المشاكل لا يمكن الحد منها وتطويرها إلا بإعادة هيكلة الاقتصادات المعنية، تلك الهيكلة تتطلب تطبيق برامج التكيف بما يلائم الأوضاع الاقتصادية الحرجة التي تعاني منها تلك البلدان من أجل تجاوزها.

٤- العمل على إجراء تعديل شامل للأنظمة والقوانين الاقتصادية التي تعترض برامج الثبوت والتصحيح الهيكلي من أجل تحقيق الإصلاح الاقتصادي الشامل في الأجل الطويل.

المصادر